



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

17 نيسان (أبريل) 2020 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ دول مجلس التعاون الخليجي تقرّ إنشاء شبكة أمن غذائية موحدة



الغذائي بين دول المجلس، وتشكيل فريق عمل يتكون من ضباط اتصال من وزارات التجارة بدول المجلس يجتمع دورياً لرصد المستجدات المرتبطة بانسيابية السلع بين دول المجلس، والعمل على حل المشاكل التي قد تعيق انسيابية السلع في التجارة البينية.

وأشار الروضان إلى أن هناك اجتماعات تنسيقية دورية بين وزراء التجارة لضمان تدفق السلع بين مجلس التعاون وحل أي عوائق تواجهها.

ويأتي التطور الخليجي الغذائي وسط التداعيات الاقتصادية التي تلف العالم ما يستدعي تعاضداً خليجياً يقوي الأمن الغذائي في منظومة بلدان مجلس التعاون.

المصدر (موقع العربية. نت، بتصريف)

وافقت دول مجلس التعاون الخليجي، على اقتراح دولة الكويت بإنشاء شبكة أمن غذائية متكاملة خليجية موحدة لتحقيق الأمن الغذائي النسبي لدول المنظومة بتكليف الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالدراسة الفنية.

واستعرض وزير التجارة والصناعة الكويتي خالد الروضان خلال مشاركته في الاجتماع الاستثنائي الثاني عبر تقنية الاتصال المرئي بين وزراء التجارة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الجهود المبذولة في دول المجلس للتصدي لداعيات وأثار جائحة كورونا المستجد (كوفيد - 19).

وبحث الوزراء المعنيون أيضاً الآثار الاقتصادية لوباء فيروس كورونا المستجد على دول الخليج ومناقشة الأمن الغذائي.

وقرر وزراء التجارة الموافقة على تكليف الأمانة العامة بإعداد ورقة عمل عن الأمن

■ GCC States Approve the Establishment of a Unified Food Security Network

The Gulf Cooperation Council states agreed on the proposal of the State of Kuwait to establish an integrated unified Gulf food security network to achieve the relative food security of the GCC countries by commissioning the General Secretariat of the Gulf Cooperation Council states to do a study of it.

Kuwaiti Minister of Trade and Industry, Khaled Al-Roudan, during his participation in the second extraordinary meeting through the technology of visual communication between the Ministers of Trade in the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, reviewed the efforts made in the GCC countries to address the causes and effects of the emerging Corona pandemic (Coffid - 19).

The ministers concerned also discussed the economic effects of the emerging coronavirus virus on Gulf countries and discussed food security.

The trade ministers decided to agree on assigning the General

Secretariat to prepare a working paper on food security among the GCC states, and to form a working group consisting of liaison officers from the ministries of trade in the GCC countries that meets periodically to monitor developments related to the flow of goods between the GCC countries, and work to solve problems that may hinder the flow of goods in intra-trade.

Al-Roudan pointed out that there are regular coordination meetings between trade ministers to ensure the flow of goods between the Cooperation Council and resolve any obstacles it face.

The Gulf food development comes amid the economic repercussions that surround the world, which requires a Gulf cooperation that strengthens food security within the system of the countries of the Cooperation Council.

Source (Al-Arabiya.net website, Edited)

رئيس حكومة لبنان: أموال المودعين لن تسهما خطة الإنقاذ الاقتصادي

معظم ودائعهم آمنة. وقال: بعد الدراسات المعمقة، وبناء على الأرقام العائدة إلى آخر شهر فبراير 2020، يمكنني أن أعلن اليوم أن نسبة الذين لن يتأثروا لن تقل عن 98% من المودعين.

ولفت الى أن "جميع الحلول المقترحة مطروحة للنقاش خلال عملية وضع اللامسات الأخيرة على الخطة"، كاشفاً أن أموال المودعين "تبخرت" في الأشهر السابقة على تشكيل الحكومة في 21 يناير، موضعاً أن أحداً لن يخسر ودائعه لكن متى يستردونها سيتوقف على خطة إعادة الهيكلة.

المصدر (موقع العربية. نت، بتصرف)



أشار رئيس وزراء لبنان، حسان دياب، إلى أن 98% من أموال المودعين لن تسهما خطة الإنقاذ الاقتصادي المقترحة.

وتضمنت مسودة الخطة مخططاً هو الأكثر تفصيلاً حتى الآن للطريقة التي يسعى بها لبنان لانتشال نفسه من أزمة مالية عميقة، أغرقت عملته وقادت إلى تخلف عن سداد ديون سيادية. وأحد الإجراءات الصعبة سياسياً في المسودة مقترح "مساهمة استثنائية" عابرة من كبار المودعين" للمساعدة في تغطية خسائر القطاع المصرفي، التي تقدر بنحو 83.2 مليار دولار.

وفي كلمة متلفزة، سعى دياب لطمأنة اللبنانيين الذين يكابدون ارتفاع الأسعار وتنامي البطالة وقيوداً على حركة رؤوس الأموال تحول بينهم وبين مدخراتهم، متعهداً بأن

Lebanon's Prime Minister: Depositors' Money Won't Be Affected by the Economic Rescue Plan

Lebanon's Prime Minister, Hassan Diab, has indicated that 98% of the depositors' money will not be affected by the proposed economic rescue plan.

The draft plan included a proposal that is the most detailed so far of the way Lebanon seeks to lift itself from a deep financial crisis, which has flooded its currency and led to default on sovereign debt. One of the politically difficult measures in the draft is a proposal "for an exceptional transient contribution from major depositors" to help cover the banking sector's losses, estimated at \$83.2 billion.

In a televised speech, Diab sought to reassure the Lebanese, who are struggling with high prices, growing unemployment and restrictions on the movement of capital that prevent them from

saving, pledging that most of their deposits are safe.

He said: After the in-depth studies, and based on the figures coming back to the end of February 2020, I can announce today that the percentage of those who will not be affected will not be less than 98% of the depositors.

He pointed out that "all proposed solutions are discussed during the process of finalizing the plan," revealing that depositors' funds "evaporated" in the months before the formation of the government on January 21, stating that no one will lose his deposits, but when they recover them will depend on the restructuring plan.

Source (Al-Arabiya.net website, Edited)

السودان: موازنة بديلة لمواجهة تداعيات "كورونا" الاقتصادية

واقترحت لجنة تهيئة الموارد المحلية المكونة من قبل قوى إعلان الحرية والتغيير والحكومة، تقديم بدائل لتغطية العجز المتوقع في الموازنة. واقترحت اللجنة ثمانية بنود لسد الفجوة في الإيرادات، تتضمن إنهاء الإعفاءات الضريبية عدا المرتبطة باتفاقيات، وتمثل ما نسبته 47 في المائة من عائدات الضرائب، ونسبة 53 في المائة للإعفاءات الجمركية، فضلاً عن زيادة ضريبة الاتصالات إلى 60 في المائة بدلاً من التعرفة الحالية المحددة بنسبة 7 في المائة، وإصدار شهادات استثمار حكومية توظف مدخراتها في شراء عائدات صادر الذهب لتحسين الاحتياطي النقدي لبنك السودان من العملات الأجنبية.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)



توقعت لجنة حكومية في السودان أن تؤثر الإجراءات المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا، بخفض الإيرادات العامة في موازنة الدولة بنسبة أربعين في المائة، فيما أعلنت وزارة المالية شروع بإعداد موازنة جديدة لمواجهة التداعيات الاقتصادية للوباء.

وفي هذا الإطار أوضح مدير إدارة السلع الاستراتيجية بوزارة المالية علي خليفة عسكوري أن الموازنة الجديدة ستجاز الأسبوع المقبل.

وتواجه الموازنة العامة في السودان انخفاضا في الإيرادات والانتكاش الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتدورها في قيمة العملة الوطنية (الجنيه). وتضاعفت مصاعب اقتصاد البلاد، بسبب الإجراءات الاحترازية لمواجهة جائحة كورونا، وإعلان حالة الطوارئ الصحية وحظر التجوال وإغلاق المعابر البرية مع دول الجوار.

Sudan: An Alternative Budget to Address the Economic Consequences of "Corona"

A government committee in Sudan expected that the measures taken to reduce the spread of the Corona virus by reducing public revenues in the state budget by forty percent, while the Ministry of Finance announced the start of preparing a new budget to meet the economic consequences of the epidemic.

In this context, Ali Khalifa Askouri, the Director of Strategic Commodities Department at the Ministry of Finance said that the new budget will be approved next week.

The public budget in Sudan faces a decrease in revenues and economic contraction, high rates of inflation and unemployment, and a deterioration in the value of the national currency (the pound). The country's economic difficulties were compounded by precautionary measures to counter the spread of the Corona pandemic, the declaration of a health emergency, curfews and

the closure of land crossings with neighboring countries.

The Local Resource Mobilization Committee, made up of the Forces for the Declaration of Freedom and Change and the government, proposed alternatives to cover the expected budget deficit. The committee proposed eight items to bridge the revenue gap, which includes ending tax exemptions other than agreements, which represent 47 percent of tax revenue, and 53 percent for customs exemptions, as well as increasing the telecommunications tax to 60 percent instead of the current tariff set at 7 Per cent, and the issuance of government investment certificates that use their savings to purchase the proceeds of the gold exporter to improve the foreign currency reserves of the Bank of Sudan.

Source (Al-Sharq Al-Awsat newspaper, Edited)

ارتفاع احتياطي تونس من النقد الأجنبي

كشف البنك المركزي التونسي عن ارتفاع احتياطي تونس من العملة الأجنبية إلى 22.3 مليار دينار (7.7 مليار دولار)، أي ما يعادل واردات 131 يوماً، مستقيماً من قروض ومساعدات بنحو مليار دولار حصلت عليها لمواجهة تداعيات فيروس "كورونا" ووفقاً للبنك المركزي فإن احتياطي العملة الصعبة في هذه الفترة من العام الماضي كان في حدود 14.3 مليار دينار، أي ما يغطي واردات 83 يوماً. وحصلت تونس على قرض بقيمة 745 مليون دولار من صندوق النقد الدولي بهدف احتواء آثار فيروس «كورونا». ومنح الاتحاد الأوروبي تونس منحة بنحو 275 مليون دولار.

في غضون ذلك، طالب "اتحاد الأعراف" الممثل لمؤسسات وشركات القطاع الخاص في تونس، السلطات بضرورة العودة التدريجية للعمل. وبحسب الاتحاد يتعين العودة إلى العمل مع توفر جميع شروط الصحة والسلامة في المؤسسات لحماية العنصر البشري إجبارياً.

يذكر أن أغلب مصانع القطاع الخاص والمطاعم والمقاهي والمساحات التجارية الكبرى مغلقة منذ إعلان حجر صحي عام في البلاد في 22 مارس (آذار) الماضي للوقاية من فيروس "كورونا" المستجد. كما بات أكثر من 400 ألف عامل في القطاع السياحي على مشارف البطالة بسبب الأزمة الصحية وتعطل حركة الطيران دولياً.

وأعلنت الحكومة في وقت سابق عن تخصيص 850 مليون دولار لاحتواء آثار الأزمة الصحية والحفاظ على الوظائف وحماية المؤسسات بجانب تعبئة مالية من مؤسسات دولية مقرضة وهبات مالية من الاتحاد الأوروبي. كما سمحت الحكومة للمؤسسات بتأجيل دفع الضرائب والمخصصات للصناديق الاجتماعية لمدة 3 أشهر مع فتح خط تمويل بقيمة 300 مليون دينار (تحو 104 ملايين دولار) لدعم صندوق مخصص للبطالة الفنية.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

Rise of Tunisia's Foreign Exchange Reserves

The Tunisian Central Bank revealed that the foreign reserves of Tunisia increased to 22.3 billion dinars (7.7 billion dollars), equivalent to 131 days' imports, benefiting from loans and aid of about one billion dollars obtained to meet the repercussions of the Corona virus.

According to the central bank, the hard currency reserves in this period of last year were in the range of 14.3 billion dinars, which covers 83 days' imports.

Tunisia obtained a \$745 million loan from the International Monetary Fund to contain the effects of the Corona virus, and the European Union granted Tunisia about \$275 million.

Meanwhile, the "Union of Customs", representing the private sector institutions and companies in Tunisia, called on the authorities to gradually return to work. According to the union, it is necessary to return to work with all the conditions of health and safety in the institutions, to protect the human element compulsorily.

It is noteworthy that most of the private sector factories, restaurants, cafes and major commercial areas have been closed since the announcement of a public quarantine in the country on March 22 to prevent the emerging "Corona" virus. More than 400,000 workers in the tourism sector are on the brink of unemployment due to the health crisis and the international air traffic disruption.

The government announced earlier that \$850 million would be allocated to contain the effects of the health crisis, job preservation and institutional protection, as well as financial mobilization from international lending institutions and financial donations from the European Union. The government also allowed institutions to postpone the payment of taxes and allocations to social funds for a period of 3 months with the opening of a 300 million dinars (\$104 million) financing line to support a fund dedicated to technical unemployment.

Source (Al-Sharq Al-Awsat newspaper, Edited)

الحكومة الاردنية تقر أكبر برنامج للحماية الاجتماعية

اتخذت الحكومة الاردنية قرارات اقتصادية قاسية تمس رواتب غالبية الموظفين الحكوميين الاردنيين، في وقت أعلنت فيه عن أكبر برنامج للحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل والمتضررين من أزمة فيروس كورونا ويستهدف حوالي 400 ألف أسرة.

وفي هذا السياق، أشار رئيس الوزراء عمر الرزاز، إلى أن الحكومة اتخذت 220 قراراً بشأن فيروس كورونا، لافتاً الى ضرورة البدء في العمل بمرحلة التعافي من فيروس كورونا والتي تتطلب جهداً كبيراً وإعداداً لمرحلة قادمة أهم، عناوينها الاعتماد على الذات، لافتاً إلى أن هناك شركاء لحماية المنشأة والعمل،

وأول الشركاء هي سياسات البنك المركزي وقطاع البنوك والقطاع المصرفي والبرامج التي بدأت تدخل حيز التنفيذ، وتهدف حالياً لتمويل النفقات الجارية كالرواتب ومدخلات الإنتاج، مشيراً إلى إنشاء البنك المركزي لصندوق بقيمة 500 مليون دينار لحماية المنشآت الصغرى والمتوسطة بقروض صغيرة ونسب فائدة لا تتجاوز 2%.

وكشف أن الحكومة قررت أن أي قرض يذهب لدفع الرواتب للعاملين ستتحمل الحكومة الكلفة الكاملة للفوائد مع فترة سماح لمدة سنة.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

The Jordanian Government Agrees the Largest Social Protection Program

The Jordanian government has taken tough economic decisions affecting the salaries of the majority of Jordanian government employees, at a time when it announced the largest social protection program for the unemployed and those affected by the Corona virus crisis and targeting about 400,000 families.

In this context, Omar Al-Razzaz, the Jordanian Prime Minister indicated that the government has made 220 decisions regarding the Corona virus, pointing to the need to start work on the recovery phase of the Corona virus, which requires a great effort and preparation for the next most important stage, titled Self-Reliance, pointing out that there are partners to protect

the facility, the worker and the employer, and the first partners are the policies of the central bank, the banking sector, and the programs that have started to come into effect, and currently aim to finance current expenditures such as salaries and production inputs, indicating that the central bank established a fund worth 500 million dinars to protect small and medium enterprises with small loans and interest rates not exceeding 2%.

Al-Razzaz revealed that the government decided to endure the cost of benefits of any loan that goes to pay salaries to workers with a one-year grace period.

Source (New Arab newspaper, Edited)